الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ١٩٧٦/٥/١٦

السادات يوم ثورة التصحيح: السيادة للشعب، والحكم للحرية وسيادة القانون

الرئيس يقول فى رسالة الى مجلس الشعب :

٣ مهام لها الأولوية فى مرحلتنا الجديدة
تحرير الأرض - الممارسة الديمقراطية - بناء الاقتصاد

« علينا خوض معركتنا الاقتصادية بمثل ما خضنا معركتنا العسكرية »

الصيغة التى حددها دستورنا لاختيار رئيس الدولة هى أكثر الصيغ ملاءمة لظروفنا وتقاليدنا وبيئتنا

قال الرئيس أنور السادات فى رسالته التى وجهها أمس الى مجلس الشعب فى الجلسة الخاصة التى عقدها المجلس احتفالا بثورة التصحيح ان يوم ١٤ مايو ٧١ سيبقى يوما خالدا فى تاريخ شعبنا الذى اختار ان تكون السيادة للشعب ، وان يكون الحكم للحرية وسيادة القانون .

وحدد الرئيس فى رسالته الى المجلس ٣ مهام لها الاولوية فى مرحلتنا الجديدة وهى :

١ تحرير الارض العربية المحتلة والعمل على اعادة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين ، هذه هى مسئوليتنا الكبرى وطنيا وقوميا وعربيا وسوف نعمل من اجلها وفى سبيل تحقيقها بكل قوتنا ..

٢ تاكيد الممارسة الديمقراطية عن طريق التنظيمات السياسية واعطاء هذه التجربة كل فرص النجاح .

٣ اعادة بناء الاقتصاد المصرى حتى نستطيع مواجهة الازمة الاقتصادية المعقدة التى نشأت عن اربع حروب خضناها دفاعا عن الحق العربى مما ادى الى اهمال بعض جوانب التنمية .

وربط الرئيس السادات بين النصر العظيم الذى تحقق لشعبنا فى رمضان والمعركة العسكرية التى خضناها وقال ان علينا أن نخوض معركتنا الاقتصادية بمثل ما خضنا به معركتنا العسكرية وأن نمضى الى هدفنا باوسع الخطى ، باقوى الخطى بأسلم الخطى على الطريق الصحيح .

وفى رسالته التاريخية الى المجلس أثار الرئيس نقطتين هامتين :

●● ظاهرة تحدث لاول مرة فى تاريخنا الدستورى كله وهى استكمال مجلس الشعب مدته الدستورية « فلم تعرف مصر حتى الان مجلسا نيابيا واحدا استكمل مدته الدستورية سوى هذا المجلس ولعل الذين تحلو لهم المقارنة بين ما كنا فيه قبل الثورة وما نحن عليه بعدها أن يفهموا المعنى » .

●● موضوع اختيار رئيس الدولة .
وقال الرئيس السادات ان الصيغة التى أخذ بها دستورنا الدائم بالنسبة لاختيار رئيس الدولة هى اكثر الصيغ ملاءمة لظروفنا وتقاليدنا وبيئتنا ، فالاسلوب الذى حدده الدستور بأن يكون انتخاب رئيس الدولة بترشيح من ثلث أعضاء مجلس الشعب ، فاذا حصل المرشح على ثلثى أعضاء المجلس عرض على المواطنين لاستفتائهم فيه .. هذا الاسلوب يضمن أن يكون مرجع الامر كله الى ممثلى الشعب ابتداء عند الترشيح المنصب ، والى الشعب نفسه انتهاء عند الاستفتاء على شخص الرئيس .

وفيما يلى نص الكلمة التى وجهها الرئيس الى المجلس وقد القاها المهندس سيد مرعى رئيس مجلس الشعب :

لقد كان يوم ١٤ مايو ١٩٧١ أحد الايام الخالدة فى تاريخ شعبنا ، وقف فيه شعبنا يسأل نفسه لمن السيادة ؟ أهى للشعب ، أم لحكم التسلط والطغيان ومراكز القوى ، واختار شعبنا بفطرته السليمة ، وبأصالته الحضارية ، أن تكون السيادة للشعب ، وأن يكون الحكم للحرية وسيادة القانون ، ونحى الشعب عن طريقه أولئك الذين فرضوا انفسهم عقبة على طريق مسيرته ، وانفتح بذلك الطريق الى اعادة البناء فى شتى مجالاته .

تحققت سيادة القانون معنى ومضمونا

أمن المواطن على حريته وعلى يومه وغده .

تحررت ارادتنا من عقد الخوف والتسلط .

أصبح الحكم لدولة المؤسسات لا للفرد

وبذلك كله تأكدت الشرعية الدستورية

ايها الاخوة والاخوات أعضاء مجلس الشعب :

حينما جاء بكم الشعب ، بارادته الحرة الى قاعة مجلسكم الموقر ، فى ١١ نوفمبر ١٩٧١ ، لتسهموا فى البناء الوطنى ، كان الطريق ممهدا أمامكم لاثراء

تجربتنا السياسية ، وشهدت قاعة مجلسكم تجسيدا حيا للممارسة الديمقراطية السليمة والتعاون والتفاعل الخلاق بين سلطات الدولة ومؤسساتها الدستورية ، كل يمارس حقه حسبما هو مقرر له فى الدستور ، لا يبغى من وراء ذلك سوى خدمة الشعب ، ورعاية الصالح العام .

أيها الاخوة والاخوات أعضاء المجلس

تعلمون حضراتكم ، أن ما بقى من مدة رياسة الجمهورية الحالية ، وما بقى من مدة مجلسكم لا تجاوز بضعة شهور ، يعود الامر بعدها الى الشعب ، ليقول كلمته فيمن يوليه ثقته ليقود المسيرة ، وهذه احدى دعائم الممارسة الديمقراطية السليمة أخذت بها دساتير مختلف دول العالم ، ومن بينها دستورنا الدائم ، قصدا الى أن تدفع بالدم الجديد فى شرايين الامة تجديدا لشبابها ، وانى لاذكر بالتقدير ظاهرة تحدث لاول مرة فى تاريخنا الدستورى كله ، تلك هى استكمال مجلسكم هذا لمدته الدستورية ؛ فلم تعرف مصر حتى الان مجلسا نيابيا واحدا استكمل مدته الدستورية سوى هذا المجلس ، ولعل الذين تحلو لهم المقارنة بين ما كنا فيه قبل الثورة ، وما نحن عليه بعدها ان يفهموا المعنى الذى يوحى به حل مجلس النواب فى ٢٣ مارس ١٩٢٥ بعد بضع ساعات من بدء انعقاده وبالمخالفة للدستور ولكل الاعراف البرلمانية فى العالم أجمع .

أيها الاخوة والاخوات أعضاء مجلس الشعب :

ان الصيغة التى أخذ بها دستورنا الدائم بالنسبة الى اختيار رئيس الدولة ، هى أكثر الصيغ ملاءمة لظروفنا وتقاليدنا وبيئتنا ، فهذا المنصب بحكم طبيعته لا يجوز أن يكون عليه صراع ، ذلك أن المادة ٧٣ من الدستور تقضى بأن « رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ، ويسهر على تأكيد سيادة الشعب ، واحترام

الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية ، ويرعى الحدود بين السلطات لضمان تأدية دورها في العمل الوطني » وهو بهذه المثابة الحكم بين سلطات الدولة ومؤسساتها الدستورية ، وهو رمز للوحدة الوطنية وحارس لها ، وحتى نضمن لرئيس الدولة الحيدة الكاملة ـ باعتباره حكما ـ يجرى نص الدستور بأن يكون انتخاب رئيس الدولة بترشيح من ثلث أعضاء مجلس الشعب ، فاذا حصل المرشح على ثلثي أعضاء المجلس عرض على المواطنين لاستفتائهم فيه ، ولا يعتبر المرشح رئيسا للجمهورية الا بحصوله على الاغلبية المطلقة لمن أعطوا أصواتهم في الاستفتاء فان لم يحصل المرشح على هذه الاغلبية رشح المجلس غيره ، وتتبع في ترشيحه وانتخابه الاجراءات ذاتها ، وهذا الاسلوب في اختيار رئيس الدولة يضمن أن يكون مرجع الامر كله الى ممثلي الشعب ابتداء ـ عند الترشيح للمنصب ـ والى الشعب نفسه انتهاء عند الاستفتاء على شخص الرئيس .

أيها الاخوة والاخوات أعضاء مجلس الشعب :

اننا نمر بمرحلة جديدة بالغة الخطورة والاهمية ، وعلينا أن نحقق خلالها :

أولا : تحرير الارض العربية المحتلة والعمل على اعادة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين ، فهذه هي مسئوليتنا الكبرى وطنيا وقوميا وعربيا ، وسوف نعمل من أجلها وفي سبيل تحقيقها بكل قوتنا .. انها ارادة شعبنا المصري ، وأمتنا العربية .

ثانيا : تأكيد الممارسة الديمقراطية عن طريق التنظيمات السياسية ، التي أسفر عنها عمل لجنة مستقبل العمل السياسي ، وذلك من خلال صيغة تحالف قوى الشعب العاملة التي ارتضاها شعبنا ، والتي تقوم على الوحدة الوطنية وحتمية الحل الاشتراكي ومكاسب العمال

والفلاحين ، والسلام الاجتماعى ، ويجب أن نعمل جميعا بشرف وبمسئولية على أن نعطى لهذه التجربة الرائدة فى الممارسة الديمقراطية كل فرص النجاح ، حتى نكمل اللمسات الاخيرة فى بناء الديمقراطيـة وبناء الانسان المصرى الجديد .

ثالثـا : اعادة بناء الاقتصاد المصرى، حتى نستطيع مواجهة الازمة الاقتصادية المعقدة التى نشأت عن أربع حـروب خضناها دفاعا عن الحق العربى ، مما ادى الى اهمال بعض جوانب التنمية ، وعلينا خلال هذه السنوات أن نعمل وأن نشقى حتى نتخطى هذه الازمة ، معتمدين فى ذلك — بعد الله — على جهد شعبنا وسواعد أبنائنـا ومعاونة اخوتنـا واصدقائنا ، ولن يتحقق ذلك الا بزيادة الانتاج وترشيد الانفاق فى مجاليه العام والخاص .

ايها الاخوة والاخوات اعضاء مجلس الشعب :

ان النصر العظيم الذى تحقق لشعبنا فى رمضان ، كان وليد تحرير الارادة ووحدة الامة العربية فى تحدى الخطـر والتخطيط الشامل ، والحسابات الدقيقة والتنسيق المتكامل بين شعوب الامـة العربية ، وعلينا أن نخوض معركتنـا الاقتصادية بمثل ما خضـنا به معركتنا العسكرية ، وأن نمضى الى هدفنـا « باوسع الخطى ، باقوى الخطى ، باسلم الخطى ، على الطريق الصحيح » .

ايها الاخوة والاخوات اعضاء مجلس الشعب :

هذه امتنا العربية امة واحدة ..

هذه مصر .. مصر بعطائها الحضارى، امانة فى اعناقنا ، لقد اعطتنا الكثير ومن حقها علينا جميعا أن نعطيها كل شىء ... جهدنا وعرقنا ودمنا وفاء ببعض حقها علينا .. « واوفوا بالعهد ان العهد كان مسئولا » .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته □